دور جالية المغتربين في مكافحة الفساد في لبنان



منظمة الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية

تمّ إعداد هذه الورقة من قبل:

الدكتور كريم المفتي
أستاذ في العلوم السياسية والقانون الدولي، مقيم حاليًا في باريس. في عام ٢٠٠٨، أسّس العيادة القانونية لحقوق الإنسان ضمن كلية الحقوق في جامعة الحكمة في بيروت، وتولّى إدارتها لمدة ١٤ عامًا، وعمل من خلالها على بناء الجسور بين الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب مناصرة حقوق الإنسان والتنمية البشرية في لبنان من خلال برامج البحث والتدريب. واليوم، يعمل كخبير دولي في شؤون العدالة والأمن، ولديه خبرة واسعة في مجالات بناء الدولة وسيادة القانون والعدالة الانتقالية والحوكمة الرقمية.

تُرجم من اللغة الإنجليزيَّة إلى العربيَّة من قبل:
The language Platform

تمّ إعداد هذه الورقة في إطار مشروع «ضمان الشّفافيّة والمساءلة في جهود إعادة الإعمار والإصلاح في بيروت» (OSF)، الممول من قبل مؤسّسة المجتمع المنفتح.

تماشياً مع سياسة الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة – لا فساد لتوفير معلومات مفتوحة المصدر للجمهور، يمكن استخدام هذا المنشور مع ذكر مصدره. إذا لم تتمّ الإشارة إلى المصدر، تحتفظ الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيزالشفافيّة بحقوقها في اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة ضدّ أيّ شخص يستخدم محتوى هذا المنشور دون ذكر المصدر.

© ٢٠٢٢- الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة – لا فساد - جميع الحقوق محفوظة

جدول المحتويات

مقدمة ١

القسم الأول: نقطة التحول بالنسبة للمغتربين اللبنانيّين ٣

أ- المشاركة التقليدية للمغتربين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ٣

ب- المنعطف نحو الانخراط السياسي ٥

القسم الثاني: المغتربون اللبنانيّون كعامل تغيير: نحو برنامج عمل لمكافحة الفساد؟ ٧

أ- وجهات النظر حول مكافحة الفساد المستشري في لبنان ٧

ب- أي دور لتعزيز الانخراط في أنشطة مكافحة الفساد؟ ١٠

الخاتمة والتوصيات ١٢

قائمة المصادر ١٤

مُلحق: استبيان المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيّين ١٧

مقدمة

تشتهر جالية اللبنانيين المغتربين بانتشارها في جميع أنحاء العالم، وذلك بسبب الظروف الهشة في بلدهم التي أدّت إلى عدة موجات من الهجرة.[٢] بدأت منذ أن كان لبنان جزءًا من الأراضي العثمانية واستمرّت حتى أيامنا هذه مع الهجرة الكثيفة للأدمغة بسبب التدهور الكبير في الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وينعكس ذلك بشكل كبير في أدبيات الهجرة اللبنانية، كما في الدراسة التي نشرها الخبيران في هذا المجال جنيفر سكولت-عويس وبول طبر في عام ٢٠١٤، وتناولا فيها كيف أن «لبنان لطالما انطوى على طبيعة مزدوجة، فيها الحيوية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، النزاعات المزمنة والأزمات الاقتصادية الدورية من جهة أخرى، ما أدى إلى هجرات كبيرة».[٣] إنّ تزايد أعداد المغتربين اللبنانيّين، خصوصًا خلال الأزمات (كتلك التي وقعت في الأعوام ١٨٦٠ و١٩١٥ و١٩٧٥ و٢٠٠٦...)، هو «سمة استثنائية»، كما وصفها أمير عبد الكريم،[٤] تترافق مزيج من عوامل «الدفع والجذب»، خصوصًا أنّ المغتربين ما زالوا يهتمّون بالوضع اللبناني على الرغم من انسلاخهم عن جذورهم بسبب الظروف التي يشهدها البلد.

لا تتوفّر أيّ أرقام رسمية لمعرفة العدد الحقيقي للمغتربين اللبنانيّين، حيث إنّ التقديرات تتراوح بين ١٫٥ مليون و١٦ مليون شخص،[٥] موزّعين في جميع أنحاء العالم، من أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية وصولًا إلى أستراليا، مرورًا بأوروبا وأفريقيا ودول الخليج. تعود هذه الفروقات الكبيرة في التقديرات إلى التعريفات المختلفة للاغتراب: المهاجرون القدامى (أحفاد أولئك الذين استقروا في الخارج منذ أكثر من قرن من الزمن)، والمهاجرون الجدد (الأشخاص النشطون اقتصاديًا الذين يقيمون في الخارج ولهم روابط عائلية وثيقة بالوطن)، والمهاجرون لأسباب معيشيّة (ومن بينهم أولئك الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر طرق غير شرعيّة).

من الصعب تصنيف المغتربين ضمن فئة واحدة من الأشخاص. كذلك، فإنّ علاقتهم مع بلدهم الأم متقلّبة للغاية هي الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد يهتمّ أحفاد المهاجرين القدامى إلى حد كبير بالأحداث في وطنهم، بينما يفضّل المغتربون الجدد صرف انتباههم عن شؤون البلد الذي دمّر حياتهم، خاصة بسبب الفساد المتجذر فيه بدون أي رادع. ووفقًا لمجلّة «إكزيكيوتيف» (Executive Magazine)، «أدى غياب الفرص، إلى جانب فشل الدولة والمصارف على المستوى المالي، إلى هجرة غير مسبوقة للأدمغة».[٦]

وليس من قبيل المبالغة القول إن «الفساد تغلغل في جوانب المجتمع اللبناني كلّها»[٧] كما ورد في العدد الخاص نفسه من المجلة أعلاه، حيث ذُكِر فيه ما يلي:

> «تشير الأبحاث الدولية في مجال الفساد إلى أن الفساد الكبير والصغير – أي الحالات التي تنطوي على تدابير إنفاق ضخم على المستوى الوطني ودون الوطني، وكذلك عدم قدرة المواطنين على الحصول على الخدمات بدون تشغيل «الواسطة» عند التعامل مع موظفي الدولة – قد يخلّان إلى حدّ بعيد بالأداء الاقتصادي على المستوى الوطني والفردي [...] وللأسف، لم يُبذل سوى جهد ضئيل حيال ذلك حتى الآن، وما انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس سوى دليل على هذا النظام الفاسد».[٨]

في ضوء هذا السياق تحديدًا، أجرت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (LAT) هذه الدراسة المستقلّة، التي تهدف إلى فهم الدور (الفعلي والمُفترَض) الذي تلعبه أو يمكن أن تلعبه مجموعات المغتربين الحالية في مكافحة الفساد في البلاد، وذلك من منظور المجتمع المدني. وقد استندت المنهجية إلى بحث مكتبي حول مفهومَي «سياسات الاغتراب» و«الاغتراب في العلاقات الدولية»، كما ساعدت مراجعة الأدبيات في تحديد الإطار النظري لهذا البحث. من ناحية أخرى، شملت الأبحاث المكتبية أيضًا إجراء مسح أوّلي للجهود الحالية التي تبذلها مجموعات المغتربين في بعض البلدان، مع الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة لم تهدف إلى إجراء مسحٍ شامل لكلّ جاليات المغتربين وعملها من أجل لبنان.

بالإضافة إلى ذلك، جرى التواصل مع عيّنة صغيرة من ممثلي بعض مجموعات وشبكات المغتربين لدعوتهم إلى المشاركة في مقابلات كجزء من هذه الدراسة. ومن بين ١٥ مجموعة تمّ التواصل معها، وافقت خمس مجموعات على إجراء المقابلات، إمّا عبر تطبيق Zoom أو وجاهيًا (في باريس)، لمناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالمغتربين ومكافحة الفساد في لبنان. ويورد الجدول ١ أدناه قائمة بالمنظّمات التي أفادتنا بملاحظاتها وآرائها لأغراض هذه الدراسة. أجريَت المقابلات وفق قاعدة دار «تشاتام هاوس» للسرّية، أي أنه في حين أدرجَت هذه المجموعات رسميًا ضمن لائحة المُستجيبين، لا يمكن ربط الأفكار والردود التي قدّمها مباشرة ممثلوها بأيّ منها. وأتاح ذلك لممثلي هذه المجموعات التعبير عن آرائهم بحرية أثناء المناقشات. علاوةً على ذلك، فإنّ الكثير من الأفكار التي نوقشت ضمن إطار هذه الدراسة لا تمثّل بالضرورة مواقف المجموعات، لأن الكثير منها ليست لديها خطة عمل رسمية مخصّصة للتصدي للفساد، وبالتالي فإنّ هذه المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيّين كانت بمثابة جلسات لتبادُل الأفكار، ولم تهدف إلى الاطّلاع بدقّة على جدول أعمال كل مجموعة حول معالجة الفساد في بلدها الأم. من ناحية أخرى، لن يُشار إلى المستجيبين بأسمائهم إلا عند تطرّقهم إلى مسائل ترتبط مباشرةً بأنشطة مجموعتهم.

---

٢ د. أكرم خاطر (٢٠١٧). لماذا غادروا؟ أسباب الهجرة اللبنانية المبكرة (Why did they leave? Reasons for early Lebanese migration)، مركز موبز خير الله لدراسات الانتشار اللبناني، جامعة ولاية كارولاينا الشمالية، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، متاح على الموقع التالي: https://www.ncsu.chass.news.lebanesestudies/2017/11/15/why-did-they-leave-reasons-for-early-migration-lebanese/.

٣ جينيفر سكولت-عويس وبول طبر (٢٠١٤). أقوياء في ضعفهم أم ضعفاء في قوتهم؟ حالة انخراط المغتربين اللبنانيين مع لبنان، مجلّة «المهاجرون والأقليات: دراسات تاريخية في الإثنية والهجرة والسُّنات»، ص ٢. (Strong in Their Weakness or Weak in Their Strength? The Case of Lebanese Diaspora Engagement with Lebanon, Immigrants & Minorities: Historical Studies in Ethnicity, Migration and Diaspora, p. 2).

٤ أمير عبد الكريم (١٩٩٣). «اللبنانيون في فرنسا: جالية سبّاقة»، مجلّة «الهجرة والمجتمعات»، المجلد ٥، ٢٥، ص ١. (« Les Libanais en France : une diaspora entreprenante », Migrations et Sociétés, vol. 5, 25, p. 1).

٥ د. أكرم فؤاد خاطر (٢٠١١). اختراع الوطن: الهجرة والنوع الاجتماعي والطبقة الوسطى في لبنان (Inventing Home Emigration, Gender, and the Middle Class in Lebanon)، ١٨٧٠-١٩٢٠، بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا.

٦ مجلّة «إكزيكيوتيف» (Executive Magazine) (٢٠٢٢). خارطة الطريق الاقتصادية – المسودة ٥،٠، ٢٠٢٢ السنة الحاسمة، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١-كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، ص ٦٤. (Executive Magazine (2022). Economic Roadmap – draft 5.0, 2022 The Pivotal Year, issue 262, December 2021-January 2022, p. 64) متاحة على الموقع https://www.execu-tive.com.magazine-executive/wp-content/uploads/2022/04/EX262_dec21-jan22-reduced.pdf.

7 مجلّة «إكزيكيوتيف» (Executive Magazine) (2022). خارطة الطريق الاقتصادية – المسودة 5.0، 2022 السنة الحاسمة، العدد 262، كانون الأول/ديسمبر 2021-كانون الثاني/يناير 2022، ص 4، (Executive Magazine (2022). Economic Roadmap – draft 5.0, 2022 The Pivotal Year, issue 262, December 2021-January 2022, p. 4) متاحة على الموقع https://www.com.magazine-executive/wp-content/uploads/2022/04/EX262_dec21-jan22-reduced.pdf.

٨ مجلّة «إكزيكيوتيف» (Executive Magazine) (٢٠٢٢). خارطة الطريق الاقتصادية – المسودة ٥،٠، ٢٠٢٢ السنة الحاسمة، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١-كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، ص ٤٦. (Executive Magazine (2022). Economic Roadmap – draft 5.0, 2022 The Pivotal Year, issue 262, December 2021-January 2022, p. 46) متاحة على الموقع https://www.com.magazine-executive/wp-content/uploads/2022/04/EX262_dec21-jan22-reduced.pdf.

الجدول ١: قائمة المستجيبين من مجموعات وشبكات المغتربين اللبنانيّين			
المجموعة	الضيف	التاريخ	طريقة إجراء المقابلة
مواطنون لبنانيون حول العالم Mouvement des citoyens libanais du monde - MCLM	إليان سركيس أحد المؤسّسين، باريس	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢	عن بُعد عبر تطبيق (Whatsapp)
مغتربين مجتمعين Mejtemiin Meghterbin	مارك توبني أحد المؤسّسين، باريس	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢	وجهًا لوجه (في باريس)
LIFE beyond borders (مؤسسة المدراء التنفيذيين الماليين الدوليين اللبنانيين)	طوني الحويك منسّق أنشطة المناصرة، لندن	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢	عن بُعد عبر منصّة (Zoom)
مجموعة العمل الاجتماعي والاقتصادي للبنان (SEAL)-الولايات المتحدة الأميركية	نورما حداد المديرة التنفيذية، نيويورك	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢	عن بُعد عبر منصّة (Zoom)
شبكة الاغتراب اللبناني (TLDN)	نانسي إسطفان إحدى المؤسّسين ، بوخارست	٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢	عن بُعد عبر منصّة (Zoom)

رفضت إحدى المنظّمات التي تمّ التواصل معها مناقشة الموضوع، مشيرةً إلى أنّها مجموعة «غير سياسية ولا تنخرط في مجال العمل هذا»،[٩] الأمر الذي يعطي مؤشّرًا أول على مدى حساسية هذا الموضوع. في كثير من الأحيان، لا ترغب مجموعات المغتربين اللبنانيّين التي تكرس نفسها للأعمال الخيرية والدعم الإنساني في توسيع نطاق عملها ليشمل السياسة والسياسات، وهما المجالان اللذان تندرج ضمنهما مسألة الفساد.

هذا هو الجانب الأوّل الذي تسعى هذه الدراسة للإضاءة عليه، عبر النظر إلى الدور التقليدي لمجموعات المغتربين اللبنانيّين. تاريخيًا، انخرط عدد كبير من المجموعات في تنمية القطاعات الاقتصادية اللبنانية، قبل بروز أنواع أخرى من النشاط مع التغيّرات التي طرأت على الوضع الاجتماعي والسياسي في لبنان خلال العقد الذي أعقب اغتيال رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري من الأراضي اللبنانية في العام ٢٠٠٥.

٩ ورد الرد عبر البريد الإلكتروني في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

القسم الأول: نقطة التحول بالنسبة للمغتربين اللبنانيّين

أ- المشاركة التقليدية للمغتربين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

يشير مصطلح «المغتربين» إلى «أيّ جالية تقيم خارج بيئتها الأصلية، أو أي كيان إثني-ثقافي موجودٌ في الأساس قبل انتشاره».[10] لن تدخل هذه الدراسة في النقاش البلاغي المعقّد حول التعريفات والتمييز بين «الهجرة» و«الاغتراب»، أو بين «الأقليات» و«المغتربين».

وفق مقاربة هذه الدراسة، فإنّ مجموعات المغتربين اللبنانيّين هي تلك التي تُعرِّف نفسها على أنها لبنانيّة الانتماء وتشارك بنشاط كبير في دعم قطاع واحد أو أكثر في البلد الأم، بالإضافة إلى حفاظها على روابط اجتماعية قويّة معه. علاوةً على ذلك، تركّز هذه الدراسة على المجموعات والشبكات التي تعمل تحت مظلة المجتمع المدني.

وفقًا لجنيفر سكولت-عويس وبول طبر، فإن هؤلاء «المغتربين حافظوا منذ فترة طويلة على علاقتهم مع الوطن و/أو أعادوا بناءها، مستخدمين رأس المال الاقتصادي والاجتماعي الذي حصلوا عليه بشق الأنفس في محاولة «بناء» لبنان».[11] في الواقع، بغض النظر عن بلد إقامتهم، يلعب المغتربون اللبنانيّون ومجموعاتهم تقليديًا دورًا بارزًا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

وعليه، ينخرط المغتربون تقليديًا في شؤون بلدهم الأم من خلال استثمار الجهود ورأس المال في الأعمال التجارية، بعيدًا عن السياسة التي ينظرون إليها على أنها طائفية ومُسبِّبة للانقسامات. خلال مؤتمر مشروع يوروميد للهجرة (EUROMED Migration IV) في عام ٢٠١٦، وصف عبد الله جبور من مؤسسة «لبنان لرواد الأعمال» (LFE) المغتربين اللبنانيّين على أنهم «منجم ذهب من ١٦ مليون نسمة».[12]

بالرغم عدم انتماء مجموعات كبيرة من المغتربين اللبنانيّين إلى أي حزب، لطالما نظرت إليهم السلطات اللبنانية على هذا النحو. فعلى سبيل المثال، أصبحت وزارة الخارجية في نهاية المطاف وزارة الخارجية والمغتربين. وفي عام ٢٠٠٣، تم تشييد «تمثال المغترب» بجوار مرفأ بيروت، كتبرع من المركز اللبناني في العاصمة المكسيكية لبلدية بيروت. هذا التمثال هو نسخة من عمل النحّات اللبناني الأصل رامز بركات الذي صنعه في عام ١٩٧٩ وعُرض في العاصمة المكسيكية.

كثيرًا ما يُنقل عن مؤسس الاتحاد الثقافي اللبناني العالمي، السفير شكري عبود، قوله إن «الهجرة ظاهرة طبيعية بالنسبة للبنانيين».[13] وبالتالي، فإنّ الحفاظ على الروابط الاجتماعية في جميع أنحاء العالم مع المغتربين اللبنانيين (سواء كانوا مواطنين رسميّين أو من أصول لبنانيّة) يشكّل مكسبًا استراتيجيًا كبيرًا للدولة اللبنانية، حيث يساعد ذلك على التخفيف من أوجه الظُلم الاجتماعي الذي فاقمته سياسات النظام.

كما يشير أدامسون، «يمكن أيضًا حشد المغتربين لتعزيز مصالح البلاد في الخارج. ويمكن للدول أن تعزز سلطتها وتوسعها من خلال التقرب من منظمات المغتربين وتشجيعها على الانخراط في جماعات الضغط والدبلوماسية العامة، الأمر الذي يشكّل نوعًا ما بعدَ حداثي من أنواع سياسات القوة التقليدية».[14]

التحويلات المالية

تشكّل التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون إلى لبنان أهمّ الموارد التي تلبّي الاحتياجات الاجتماعية والاستهلاكية للبنانيّين، ولطالما أدّت التحويلات هذا الدور الثابت تاريخيًا. وفقًا للبنك الدولي، وصلت تدفقات التحويلات المالية إلى لبنان إلى ٩,٧ مليارات دولار أميركي في العام ٢٠١٧،[15] وفي تقريرٍ صادر عن مبادرة سياسات الغد (TPI) في تموز/يوليو ٢٠٢٢، ورد التحليل التالي:

> «بين عامَيْ ٢٠١١ و٢٠٢٠، تراوح حجم التحويلات بين ٦ مليارات دولار إلى ٧ مليارات دولار أميركي سنويًا. شكّلت هذه التحويلات جزءًا كبيرًا من الدخل القومي، وباتت نسبها من الدخل القومي على اليوم من ذي قبل. قبل الأزمة بوقت طويل، وجدت الأسر التي كانت محظوظة بما فيه الكفاية لتلقي التحويلات المالية أنّ الأخيرة موردٌ مهم يسمح لها بالوصول إلى الخدمات والسلع الحيوية، مثل الغذاء (٦١٪)، والسكن (٥٩٪)، واستثمار رأس المال البشري في الرعاية الصحية (٤٦٪)، والتعليم (١٨٪). كما ساعدت هذه التحويلات في تغطية تكلفة الواردات الباهظة في لبنان، التي بلغت ١٩٤ مليار دولار، أو ٤٩٪ من إجمالي تدفقات العملات الأجنبية إلى الخارج، خلال العقد الماضي وحده».[16]

في عام ٢٠٢٠، احتلّ لبنان المرتبة ١٢ عالميًا من حيث التحويلات الواردة نسبةً للناتج المحلي الإجمالي،[17] وقد ارتفعت هذه النسبة من ١٢,٧٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٥,٦٪ في عام ٢٠٢٠.[18] وقد دعمت هذه المساعدات المالية الأسر والعائلات في لبنان بشكل كبير. وعلى نطاق أوسع، غذّت التحويلات أيضًا القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، التي تمكنت من تشجيع شرائح كبيرة من المغتربين على الاستثمار في القطاع العقاري بشكلٍ خاص في لبنان، بالإضافة إلى فتح حسابات الإيداع التي تقدّم فوائد سخيّة، قبل الكشف عن مخطط بونزي وانهياره في نهاية المطاف.

«الملائكية» في الأعمال

يشكّل «الاستثمار في لبنان» إحدى السمات البارزة في انخراط المغتربين اللبنانيّين في تحفيز سوق العمل وتعزيز المزايا الاقتصادية وفرص العمل ودعم قطاعات محددة تُعتبر أساسية لتنمية الاقتصاد اللبناني بطريقة مستدامة.

تصف معظم مجموعات المغتربين هذه الجهود بأنها خارجة عن الإطار السياسي والطائفي، وهي تؤمن بضرورة التواصل مع كل الأطراف المَعنية في البلاد، سواء أكانت من القطاع العام أو الخاص، بهدف ضمان نجاح المبادرات، بما في ذلك الوزارات أو غرف الصناعة والتجارة أو الهيئات المتخصصة مثل هيئة تنمية الاستثمار في لبنان (إيدال)[19] وغيرها. وتتولّى ائتلافات عدّة تنظيم اللقاءات في لبنان بشكل منتظم للربط بين المغتربين من عالم الأعمال وبين المؤسسات الرسمية والمصارف والشركات في لبنان. تمثّل Planet Lebanon، والطاقة الاغترابية اللبنانية، ومنتديات الأعمال الثنائية الأخرى أمثلة عن التعاون القوي لجذب فرص الأعمال والاستثمارات إلى البلاد.

[19] إيدال: هيئة تنمية الاستثمار في لبنان؛ وكالة تشجيع الاستثمار الوطنية.

مع وصول الثورة الرقمية إلى لبنان، بُذِلَت جهود حثيثة لتشجيع إنشاء «وادي سيليكون» في لبنان، مُستوحى من «سيليكون فالي» في الولايات المتحدة، سعيًا إلى تطوير مركز تكنولوجي في لبنان يضم قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التي تولّد فرص عمل محلية وتحوّل البلاد إلى إحدى الأسواق الأبرز في تطوير تكنولوجيا المعلومات.

وعليه، تتولى الكثير من مجموعات المغتربين، التي ينتمي أفرادها إلى مجال الأعمال، قيادة الكثير من الأنشطة المتنوعة المتمحورة حول تنمية اقتصاد البلاد المحلي والمشاركة فيها. ويشمل ذلك تعزيز ريادة الأعمال، ودعم مشاريع أعمال جديدة لفتح أسواق جديدة، ونقل المعرفة والخبرة لدعم أنشطة التصدير، وتشجيع مشاريع الأعمال الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وغيرها من الخطوات.

الرعاية والترويج

بالإضافة إلى «الاستثمار»، يمكن ذكر ركيزتَيْن بارزتَيْن آخريْن أيضًا يلجأ إليهما المغتربون من أجل دعم إخوانهم وأخواتهم في الوطن: رعاية اللبنانيين والترويج لغنى لبنان.

في ما يتعلّق بـ«الرعاية»، تتوفّر شبكات واسعة تبذل الجهود الخيرية والإنسانية، حتى قبل انفجار مرفأ بيروت (مراجعة القسم الأوّل– «ب»). من المستحيل وضع سجلّ شامل ببرامج الهبات التي نظّمتها مئات مجموعات المغتربين اللبنانيّين في أنحاء العالم، سواء أكانت تستهدف مجتمعات فقيرة أو مناطق وبلدات محدّدة أم كانت تدعم جمعيات خيرية ومنظمات مجتمع مدني أخرى معنية بالأعمال الإنسانية. ومع أنّه يستحيل تعداد كلّ المبادرات الماضية أو الحالية من هذا النوع، يمكن ذكر مثالَيْن حديثَيْن في هذا السياق:

- برنامج تجريبي بعنوان «قلب لبنان» (ALEB Lebanon)، أطلقته جمعيّة LebNet في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بالشراكة مع منظمة «المجموعة» من أجل «دعم السكّان اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين يعتمدون على التحويلات المالية بين العائلات لتأمين معيشتهم». وقد نجح برنامج جمع التبرعات هذا في دعم ٤٧ عائلة من خلال حوالات مالية منتظمة بعملة الدولار الأميركي.[٢٠]

- برنامج «Help feed a Lebanese family» (ساعد في إطعام عائلة لبنانية) الذي أطلقته في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ مجموعة العمل الاجتماعي والاقتصادي للبنان (SEAL)–الولايات المتحدة الأميركية،[٢١] والذي يهدف إلى جمع التبرّعات من أجل التخفيف من آثار الجوع لدى الأشخاص الأكثر ضعفًا في لبنان.[٢٢]

لكنّ المساعدات الأبرز قد أعقبت بطبيعة الحال انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠. هذه الضربة الجديدة التي أصابت أبناء الوطن استثارت مشاعر الصدمة والألم لدى المغتربين، فدفعت بهم على الفور إلى حشد الدعم والنشاط بزخم هائل لتلبية كلّ الاحتياجات من أجل التخفيف من معاناة مواطنيهم. وقد جمعت مبادرة «Beirut Emergency Funds» (صندوق بيروت للطوارئ) التي تديرها منظمات LIFE Lebanon، وSEAL USA، وLebNet، وجمعية خرّيجي مدرسة سيدة الجمهور، والمؤسسة الكويتية الأميركية غير الحكومية القائمة في الولايات المتحدة، 8.4 ملايين دولار. وكما ورد بالتفصيل في تقرير منظمة LIFE السنوي، «أتاح لنا [الصندوق] دعم ٢٤ منظمة غير حكومية و٥ مستشفيات. بشكل إجمالي، أفادت هذه الأموال أكثر من ٣٨ ألف فرد، وساعدت في إعادة تأهيل 1,416 منزلاً و٩٢ مؤسسة متوسطة وصغيرة الحجم، وقدّمت الدعم الصحي والنفسي إلى 6,364 مستفيدًا».[٢٣] وأطلقت شبكة الاغتراب اللبناني (TLDN) برنامج المساعدات الإنسانية الخاص بها عبر تقديم الزجاج بهدف استبدال النوافذ المحطّمة جرّاء الانفجار بشكل أساسي. وأرسلت الشبكة أيضًا حُقنًا ضد الكزاز لآلاف الجرحى، ودعمت المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية خاصة.[٢٤]

ونظرًا إلى أزمة الكهرباء، أخذت المساعدات المالية مسارًا جديدًا عبر توفير مصادر الطاقة البديلة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ مثلاً، نجح المتطوعون في جمع ١٠٠ ألف يورو من المغتربين اللبنانيين المتحدّرين من قرية «تولا»، بهدف تشييد منشأة لتوليد الطاقة الشمسية تتضمن ١٨٥ لوحًا على أرض الكنيسة المحلية وتفيد السكان المقيمين.[٢٥]

ويمكن أيضًا ملاحظة أشكال أخرى من التعاون الهادف، مثل المساعدة على تحديد موقع رفاة الأشخاص الذين توفّوا في البحر في شمال لبنان عندما غرق قاربهم وهم يحاولون الهرب من البلاد ومن الظروف المعيشيّة البائسة. فقد لجأ النائب أشرف ريفي إلى المغتربين اللبنانيّين المقيمين في أستراليا بشكل أساسي لاستئجار الغواصة التي استُخدِمَت من أجل تنفيذ مَهمة البحث لمدة أسبوع، مقابل كلفة بقيمة ٢٥١ ألف دولار.[٢٦]

وبشكل عام، تنعكس مبادرات رعاية اللبنانيين المقيمين في الوطن من خلال تقديم دعم قوي لتلبية احتياجات اللبنانيين المستضعفين

---

٢٠. LEBNET. كيف أثّر برنامج «ALEB Lebanon» في حياة العائلات المحتاجة (How Aleb Lebanon Impacted the Lives of Families in Need)، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٢١، متوفر على: https://10248722/profiles/us.lebnet .

٢١ SEAL: منظمة العمل الاجتماعي والاقتصادي للبنان.

٢٢ SEAL USA. ساعد في إطعام عائلة لبنانية (Help feed a Lebanese Family)، متوفر على https://mailchi.mp/seal/usa-seal-newsletter-fall-beneficiaries-supports-and-726323-initiative-hungry-the-feed-launches .

٢٣ LIFE Lebanon (٢٠٢١). المراجعة السنوية ٢٠٢١، ص. ٣، متوفرة على https://www.lifelebanon.com/storage/pdfs/c878498f8b6650a284c8964f88be95b3.pdf.

٢٤ مقابلة مع نانسي إسطفان، شبكة الاغتراب اللبناني، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ عبر منصّة Zoom.

٢٥ وكالة فرانس برس (٢٠٢٢). اللبنانيون يتوجهون نحو الطاقة الشمسية: مسار «ضروري» نتيجة الأزمة (Les Libanais s'orientent vers l'énergie solaire, une « nécessité » avec la crise)، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، متوفر على https://www.connaissancedesenergies.org/afp/les-libanais-sorientent-vers-lenergie-solaire-une-necessite-avec-la-crise-220911 .

٢٦ صحيفة «لوريان لوجور» (٢٠٢٢). غواصة وصلت البارحة إلى بيروت من أجل انتشال جثث الضحايا (Un sous-marin est arrivé hier à Beyrouth pour extraire les corps des victimes)، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٢، متوفر على https://www.lorientlejour.com/article/1308769/un-sous-marin-est-arrive-hier-a-beyrouth-pour-extraire-les-corps-des-victimes-a-la-recherche-des-victimes.html.

في الشقَّيْن الصحّي والتعليمي على حد سواء. فقد تخصصت الكثير من مجموعات المغتربين في المجال الطبي واحتياجات البلاد الصحية، مدفوعةً برغبتها في الحفاظ على قطاع طبي فعّال وفي الوقت عينه إفادة كلّ الطبقات الاجتماعية في لبنان، مثل الجمعية الطبية اللبنانية الدولية وأطباء من أجل لبنان، ومنظمات كثيرة أخرى لا يمكننا تعدادها بالكامل هنا.

على المستوى التعليمي، يمكن أيضًا ملاحظة نشاط جدّي من جانب عدد كبير من المجموعات التي تسعى إلى تقديم منَح دراسية بالإضافة إلى فرص للدراسة في لبنان وفي الخارج بهدف المشاركة في نجاح العُنصُر الأهمّ في البلاد بحسب كثيرين، ألا وهو مواردها البشرية، أي تعليم شبابها و»تنشئة» مهاراته. بذلك، وعليه منظمتا LIFE Lebanon وLEBNET وغيرهما إلى استخدام مصطلح «التنشئة» وأدبيّاته في خطط عملها، بهدف دعم الطلاب لكن أيضًا من أجل تمتين المنشآت التعليمية، سواء كانت المدارس أو الجامعات من القطاع العام أم الخاص.

وتنطوي ركيزة «الترويج» على إضاءة المغتربين على جمال جذورهم بجوانبها المختلفة، بما في ذلك الثقافة، والبيئة، والتراث الوطني، بالإضافة إلى الترويج للتنمية المحلية. وتسعى الكثير من مجموعات المغتربين إلى جمع التبرعات أو إقامة العلاقات أو مشاركة الخبرات حول كيفية الحفاظ على استدامة الثروة المحلية من منظار ثقافي أو بيئي. ومن المُلاحَظ كثرة الحملات الداعية لزراعة أشجار الأرز،[٢٧] وتمويل المحميات الطبيعية، ودعم الحرفيّين المحليّين الذين يصنعون الصابون التقليدي،[٢٨] والترويج للمعالم الثقافية المحلية... ولكن هنا أيضًا يستحيل علينا ذِكر الجهود الهائلة التي بادر المغتربون حول العالم إلى إطلاقها على هذا المستوى.
ولكنْ، على الرغم من نَجاح المشاريع والبرامج، لم يتمكن هذا الالتزام الشديد بالتنمية الاقتصادية والبشرية في لبنان من منع البلاد من السقوط في دوّامة الانهيار التي دخلها مؤخرًا. فتقول (هيزل سميث) إنّ المغتربين «ليسوا ضحايا عاجزين لظروف الحياة، فهُم يملكون قدرة على التصرُّف، وإن كانت محدودة».[٢٩] حتى في الدراسات السابقة التي ركّزت بشكل مباشر على لبنان، لاحظ الخبراء كيف أن «المغتربين اللبنانيّين، وعلى الرغم من قوّتهم المعروفة، عجزوا عن إحداث تغيير في الطبيعة الطائفية للسياسة الداخلية اللبنانية وفي السياسة الطائفية التي غالبًا ما تنعكس أيضًا لدى المغتربين أنفسهم».[٣٠] بالتالي، «يبقى المغتربون اللبنانيّون الأقوياء ' ضعفاء جدًا ليتمكنوا من إحداث تغيير كبير في وطنهم الأم».[٣١]

ولكنْ، منذ العام ٢٠١٥ وأزمة النفايات في البلاد، برز حراك مدني ضخم طال المغتربين عن طريق وسائل الإعلام والاستخدام الهائل لشبكات التواصل الاجتماعي. وساهم هذا الأمر في إطلاق شرارة انخراط سياسي أكبر لدى المغتربين اللبنانيّين.

ب- المنعطف نحو الانخراط السياسي

يتفق الخبراء على أنّ مجموعات المغتربين تميل في غالبية الأحيان إلى حمل أيديولوجياتها وخلافاتها معها إلى بلدان إقامتها الجديدة. وفي السياق اللبناني، لم يتخلَّ كلّ المغتربين عن الطائفية والانقسامات السياسية، إذ إنّ بعض المهاجرين والمغتربين شكّلوا مجموعات منظّمة داعمة للأحزاب الحاكمة في كلّ أنحاء العالم. وكما أشار كلّ من سكولت-عويس وطبر، «غالبًا ما يدعم [بعض المغتربين اللبنانيّين] الأحزاب السياسية المهيمنة بلا تردّد، كما يدعمون منظمات أخرى تُعنى بالعلاقة بين المغتربين ووطنهم ويكمن هدفها الأول في خدمة مصالح طوائفها».[٣٢]

مع بروز حركة «طلعت ريحتكم» في العام ٢٠١٥ وائتلافات شعبيّة أخرى وقفت في وجه فساد الأحزاب الحاكمة وعدم كفاءتها، بدأ الكثير من المجموعات والأفراد في بلاد الاغتراب بالانضمام إليها للمشاركة في ديناميّات الاحتجاج الوطني ودعم الدعوة إلى تنفيذ إصلاحات تُحقّق الحوكمة الرشيدة والمساءلة. وتجلّى هذا الاهتمام بوضوح أكبر في خلال الانتخابات البلدية، مع بروز «بيروت مدينتي» كحملة سياسية جديدة تقدّم مرشحين سياسيّين نزهاء لإدارة المناصب المحلية. وقد لفتت هذه الديناميّات انتباه عدد كبير من مجموعات المغتربين، التي ساهمت في تمويل الحملة ودعم جهودها في ميدان التواصل. وقد ساهم أيضًا السياق الذي جرت فيه الانتخابات البلدية هذه في تعزيز اهتمام متنام لدى المجتمع المدني في المشاركة السياسية في لبنان وفي الخارج على حدّ سواء، نظرًا إلى أنّ هذه الانتخابات شكّلت الفرصة الأولى للناخبَين من أجل التعبير عن رأيهم منذ تأجيل الانتخابات النيابية مرّات عدّة بعد العام ٢٠٠٩.

لم تتم الدعوة إلى الانتخابات النيابية إلّا في العام ٢٠١٨، الأمر الذي حثّ الأفراد والمجموعات في بلاد الاغتراب أكثر على المشاركة، خصوصًا بعد تعديل قانون الانتخاب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. فللمرّة الأولى تمكّن اللبنانيّون المقيمين في الخارج من تسجيل أسمائهم للمشاركة في الانتخابات النيابية. وقد نصّ القانون في البداية على إضافة ٦ مقاعد جديدة إلى النواب المنتخبين البالغ عددهم ١٢٨ في مجلس النواب لكي يمثّلوا المغتربين اللبنانيّين. غير أنه تمّ تعليق هذا البند، وقررت الحكومة اللبنانية احتساب أصوات المغتربين ضمن الدائرة الأصلية لكل ناخب، على غرار المقيمين اللبنانيين الملزَمين بالتصويت في أقضيتهم الأصلية.

---

٢٧ انظر مثلاً: وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الخارجية والمغتربين تُشركان المغتربين في يوم وطني للزراعة من أجل التعبير عن التزام طويل الأمد بلبنان أكثر خضرة (USAID and Ministry of Foreign Affairs Engage Diaspora in a Planting Day to Demonstrate Long-Term Commitment to a Greener Lebanon)، ٧ أيار/مايو ٢٠١٧، متوفر على https://project.lri-lb.org/news.php?t=17&i=262#news&panel1-1 .

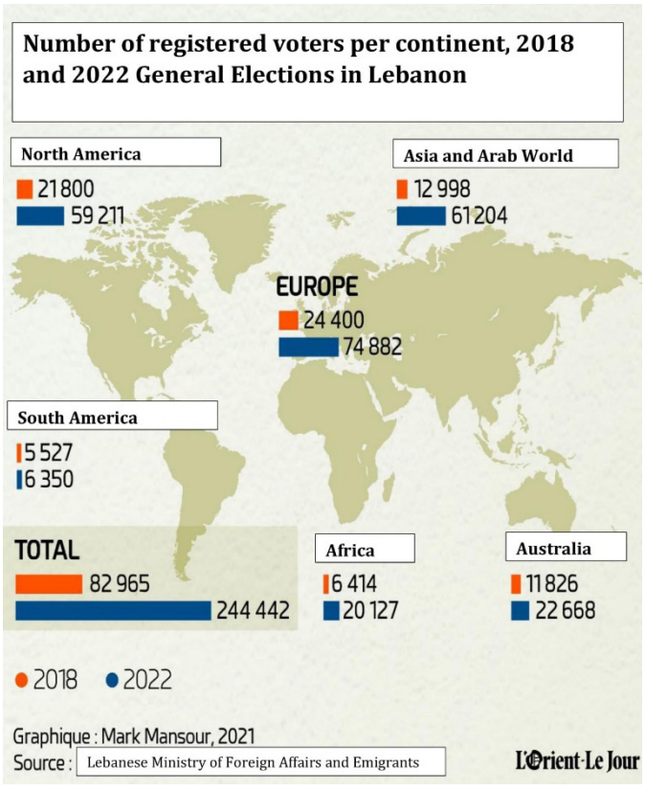
٢٨ انظر مثلاً: أوفيلي جوليان-لافرير، SEAL: ٢٠ عامًا من الأعمال من أجل تحرير النساء في المناطق الريفية (20 ans d'action pour l'émancipation des femmes en zones rurales)، صحيفة «لوريان لوجور»، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، متوفر على https://www.lorientlejour.com/article/1066366/seal-20-ans-daction-pour-lemancipation-des-femmes-en-zones-rurales.html .

٢٩ هيزل سميث، «المغتربون في النزاع الدولي» (Diasporas in International Conflict)، في سميث وستيرز (محرّران)، «المغتربون في النزاعات» (Diasporas in Conflict)، مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص. ١٥.

٣٠ جينيفر سكولت-عويس وبول طبر (٢٠١٤)، أقوياء في ضعفهم أم ضعفاء في قوتهم؟ حالة انخراط المغتربين اللبنانيين مع لبنان، مجلّة «المهاجرون والأقليات: دراسات تاريخية في الإثنية والهجرة والشتات» (Strong in Their Weakness or Weak in Their Strength? The Case of Lebanese Diaspora Engagement with Lebanon, Immigrants & Minorities: Historical Studies in Ethnicity, Migration and Diaspora)، ص. ١.

٣١ جينيفر سكولت-عويس وبول طبر (٢٠١٤)، أقوياء في ضعفهم أم ضعفاء في قوتهم؟ حالة انخراط المغتربين اللبنانيين مع لبنان، مجلّة «المهاجرون والأقليات: دراسات تاريخية في الإثنية والهجرة والشتات» (Strong in Their Weakness or Weak in Their Strength? The Case of Lebanese Diaspora Engagement with Lebanon, Immigrants & Minorities: Historical Studies in Ethnicity, Migration and Diaspora)، ص. ٢٠.

٣٢ جينيفر سكولت-عويس وبول طبر (٢٠١٤)، أقوياء في ضعفهم أم ضعفاء في قوتهم؟ حالة انخراط المغتربين اللبنانيين مع لبنان، مجلّة «المهاجرون والأقليات: دراسات تاريخية في الإثنية والهجرة والشتات» (Strong in Their Weakness or Weak in Their Strength? The Case of Lebanese Diaspora Engagement with Lebanon, Immigrants & Minorities: Historical Studies in Ethnicity, Migration and Diaspora)، ص. 3.



الرسم ١ – المصدر: صحيفة «لوريان لوجور»

بالتالي، سمحت الانتخابات النيابية في العامَين ٢٠١٨ و٢٠٢٢ بتصويت المغتربين، ما عزّز قدرة هؤلاء على الانخراط في المسائل المرتبطة بالمشاركة السياسية (انظر الرسم ١ أعلاه). ففي العام ٢٠١٨، تسجّل 82,970 ناخبًا في ٤٠ بلدًا على قوائم المغتربين الانتخابية في خلال مهلة التسجيل الممتدة على ستة أسابيع. وكما يبدو في الرسم أعلاه، ارتفعت الأرقام في العام ٢٠٢٢، مع تسجيل 244,442 ناخبًا في الخارج، ما أظهر التزامًا متزايدًا بالشؤون المدنية والسياسية إثر انهيار القطاعَيْن المالي والاقتصادي في لبنان وتحمُّل السكان التداعيات القاسية الناجمة عن ذلك.

يعود تزايد المشاركة بمقدار ثلاثة أضعاف إلى عوامل عدّة. فمن جهة، حشدت ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر المغتربين «بطريقة غير مسبوقة»،[٣٣] مع إنشاء حركات ومجموعات ومنظمات متعدّدة في خلال الأسابيع التي دفعت بآلاف المحتجين إلى الاستيلاء على الكثير من الطرق والساحات الاستراتيجية في أنحاء البلاد وما بعد تلك الفترة. ومن جهة أخرى، انخرطت الكثير من مجموعات المغتربين في تنظيم الحملات من أجل التشجيع على تسجُّل الناخبين المقيمين خارج لبنان، وذلك عبر تعميم عملية التسجيل وعرض المساعدة لتيسير المعاملات الإدارية. أدّى هذا الحراك الهائل في البلدان الأساسية التي يقيم فيها المغتربون إلى تحقيق هذه الزيادة الضخمة في المشاركة، بمعدّل بلغ 4.7 أضعاف في العالم العربي و٣ أضعاف في أفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية.

فبعد تمكينهم من المشاركة في الانتخابات للمرّة الأولى في التاريخ، تواد المغتربون بأعداد هائلة إلى أقلام الاقتراع، مقارنةً بالمواطنين المقيمين في لبنان، في الدورتَيْن الانتخابيّتَيْن السابقتَيْن. يشير الرسم ٢ أدناه إلى نسبة إقبال المغتربين على الاقتراع في دورتَيْ العامَين ٢٠١٨ و٢٠٢٢، التي فاقت بكثير أعداد المقترعين في لبنان في كل الأقضية.

المصدر: وزارة الداخلية والبلديات.

ففيما تراجعت نسبة الإقبال من دورة إلى أخرى داخل البلاد، سجّل المغتربون ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة الاقتراع، من ٤٧ ألف صوت تقريبًا في العام ٢٠١٨ إلى حوالى ١٤٤ ألف في العام ٢٠٢٢، مما يعادل ارتفاعًا بنسبة ٣٠٦ في المئة. نتيجةً لذلك، تم انتخاب ١٣ نائبًا من «قوى التغيير»[٣٤] في عدّة أقضية، مقابل مقعد واحد فقط في العام ٢٠١٨.[٣٥] وكما أشار أحد المستجيبين، «لولا المغتربين، لما كنّا حصلنا على ١٣ نائبًا اليوم، وقد أتت هذه النتيجة إثر عملٍ ميداني مضنٍ».[٣٦]

شكّلت انتفاضة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الدافع الأساسي لهذه المشاركة الضخمة من جانب المغتربين اللبنانيّين. فبحسب أحد

---

٣٣ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٣٤ التسمية بحسب المنظمة الدولية للتقرير عن الدّيمقراطية. انظر مكرم رباح (٢٠٢٢). الانتخابات النيابية في لبنان: خطوة خجولة في الاتجاه الصحيح (Lebanon's Parliamentary Elections: A Fragile Step in the Right Direction)، المنظمة الدولية للتقرير عن الدّيمقراطية، تحليل سياسي، يونيو/حزيران ٢٠٢٢، متوفر على https://:democracyreporting.s3.eu-central-1.amazonaws.com/images/62a737d7b18ab/com.pdf.

٣٥ انظر صلاح حجازي (٢٠٢٢)، كيف صوّت المغتربون اللبنانيّون في الدوائر الانتخابية حيث يمثّلون الثقل الأكبر (How the Lebanese diaspora voted in constituencies where it carries the most weight)، موقع «لوريان تودايّ»، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٢، متوفر على https://:www.lorientlejour.com/article/1300590/how-the-lebanese-diaspora-voted-in-constituencies-where-it-carries-the-most-weight.html.

٣٦ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

المستجيبين، بعد هذا التاريخ «فرض المغتربون أنفسهم»[٣٧] على الساحة الانتخابية. في هذا السياق، أطلقت شبكة الاغتراب اللبناني، التي تأسست عقب ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عدّة حملات متعلقة بانتخابات العام ٢٠٢٢. بدايةً، رفضت شبكة الاغتراب اللبناني أحد الأحكام التي تنص على تمثيل أصوات المغتربين بستة نواب جدد. وعليه، انطلقت مبادرة مشتركة مع مجموعة مناصرة لبنانية تحمل اسم «كلنا إرادة»، لدعوة المغتربين اللبنانيين إلى «ممارسة حقهم الديمقراطي الكامل في انتخاب نوابهم تبعًا لمكان قيدهم.»[٣٨] بذلك، حثّت الحملة «المغتربين الذين يرفضون المقاعد الستة التمييزية المعيَّنة بحسب القارة/الطائفة [...] على توجيه الرسالة أدناه إلى البعثة الدبلوماسية اللبنانية في مكان إقامتهم.»[٣٩] وقد أرفقت الرسالة المذكورة بكلّ مواد التواصل.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت عدّة مجموعات حملات أخرى لدعوة المقيمين في الخارج إلى التسجيل بكثرة في أقرب سفارة لبنانية إليهم. وشاركت شبكة الاغتراب اللبناني في أنشطة التشبيك والتنسيق من أجل إعلام الناس في الخارج بإجراءات التسجيل، حتى إنها عرضت تقديم المساعدة لناحية الاهتمام بمختلف المعاملات سواء في مكان الإقامة أم في لبنان، مثل الحصول على الوثائق الثبوتية الرسمية الضرورية من أجل التسجيل. وأطلقت مجموعة المغتربين Impact Lebanon، ومقرُّها المملكة المتّحدة، منصةً عبر الإنترنت بعنوان «صوتي»،[٤٠] «تهدف إلى إطلاع اللبنانيين حول العالم وتقديم الدعم لهم من أجل المشاركة في الانتخابات اللبنانية».[٤١] وحقّقت هذه المبادرة نجاحًا كبيرًا، ولا سيما في المملكة المتحدة حيث تنشط المجموعة بقوة.[٤٢]

وقدّمت أيضًا هذه المنصة، إلى جانب مبادرات أخرى، معلومات حول الأحزاب السياسية البديلة بطريقة غير منحازة بالاستناد إلى مجموعة من المعايير، متيحةً بذلك للمواطنين اللبنانيين إمكانية اتخاذ قرارات مستنيرة. وعليه، عقدت شبكة الاغتراب اللبناني ٥٢ ندوةً عبر الإنترنت من أجل الترويج للوائح الانتخابية والشخصيات البديلة، التي أصبح بعضٌ منها نوابًا، وتقديمها للمغتربين. ولم تتوقف عند هذا الحدّ، بل بادرت إلى «إنشاء ماكينات انتخابية»،[٤٣] أي فِرَق عمليات لدعم اللوائح المستقلة.

على ضوء العقد الماضي الذي شهد نشاطًا متناميًا في الشؤون العامة ومعارضةً للطبقة السياسية وعجزها وعدم كفاءتها، شكّل بروز هذه الأنشطة نقطةً فاصلة في الانخراط التقليدي للمغتربين في شؤون بلدهم الأم. فمع انتفاضة العام ٢٠١٩، قرر عدد متزايد من المجموعات عبور نقطة اللاعودة والاستثمار في المشاركة السياسية والانخراط في التغيير الانتخابي وتحويل أصوات المغتربين ضدّ الأحزاب الطائفية والتقليدية. تعتبر مجموعات المغتربين المنخرطة في العمل السياسي أنها عامل تغيير، وقد بدأ الكثير منها باستهداف الفساد المستشري في لبنان.

القسم الثاني: المغتربون اللبنانيّون كعامل تغيير: نحو برنامج عمل لمكافحة الفساد؟

أ- وجهات النظر حول مكافحة الفساد المستشري في لبنان

ستتوصّل أيّ مراجعة للأدبيات حول برامج وخطط مكافحة الفساد في لبنان إلى الخلاصة عينها: عدم ذكر المغتربين اللبنانيّين، كما لو أنّ هؤلاء غير قادرين فعليًا على الإسهام في هذه الجهود. أولًا، لا تأتي الاستراتيجية الوطنية اللبنانية لمكافحة الفساد، وهي خارطة الطريق الرسميّة للقضاء على الفساد في البلاد، على ذِكر دور المغتربين اللبنانيّين في هذا المسعى. فتشير الاستراتيجية أنه «تمّت صياغة الرؤية لتعبّر عن طموحات اللبنانيات واللبنانيين، المقيمين منهم والمنتشرين، بالوصول الى مجتمع مزدهر بمعايير التنمية المستدامة في ظل دولة ديمقراطية تعمل وفق معايير الإدارة الرشيدة».[٤٤] ويبدو أنّ الإشارة الوحيدة إلى المغتربين اللبنانيّين تكمن في هذا التلميح لطموحات «المنتشرين»، من دون التوقف عند أيّ مشاركة محدّدة وملموسة في صياغة مختلف التوجّهات السياساتيّة.

علاوة على ذلك، يقرّ إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، الذي وُضع عقب انفجار المرفأ، بدور المغتربين في الاستجابة الإنسانية، غير أنه يحدّه بجانب جمع التبرعات التقليدي من دون أن يربط المغتربين أكثر ببرنامج الإصلاح:

> «ينشط المغتربون اللبنانيّون أيضًا في الاستجابة، فيحوّلون الأموال إلى أقاربهم، وفي بعض الحالات عادوا إلى بيروت للمساهمة في جهود رفع الأنقاض وإعادة الإعمار. وإلى جانب ذلك كلّه، تُبذَل جهود محلّية لتعهيد الجموع، بصورة مستقلة ومن خلال المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسّسات التجارية».[٤٥]

قد يكون البُعد الجغرافي عن السياق المحلي أحد العوامل التي تفسّر غياب المغتربين شبه الكامل عن النقاشات السياساتيّة: فكما قال أحد المستجيبين: «يُقال لنا [المغتربين] دائمًا، 'إنكم غير مقيمين في لبنان، فكيف لكم أن تعلموا؟'»،[٤٦] ملمّحين إلى أنّ المسافة تُفقِد الجهات الفاعلة في الاغتراب مصداقيّتها لدى الحديث عن السياسات العامة الوطنية. وقد أشار مستجيب آخر إلى ما يلي: «نحن [المغتربون] لا نعيش في لبنان، ونحن غير منخرطين في هذا الجانب [أي برنامج العمل السياساتي]. نحن لسنا على الأرض، وهناك

٣٧ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٣٨ صفحة «حق المساواة التامة بين الناخبين المقيمين وغير المقيمين» (Same Nationality, Same Right) على الويب، حق المغتربين في التصويت، انتخابات العام ٢٠٢٢ (Expats right to vote, 2022 elections)، كلنا إرادة، متوفرة على https://www.irada-kulluna.org/diaspora .

٣٩ المرجع نفسه.

٤٠ صفحة (Sawti - your voice, your vote) على الويب، IMPACT Lebanon، متوفرة على https://www.impactlebanon.org/initiatives/sawti/vote-your-voice-your-event?false=.

٤١ المرجع نفسه.

٤٢ انظر جانين جلخ (٢٠٢٢)، هل سيتمكن المغتربون من نقل عدوى الحماس الانتخابي؟ (La ferveur électorale de la diaspora aura-t-elle un effet contagieux ?)، صحيفة «لوريان لوجور»، ١٠ أيار/مايو ٢٠٢٢، متوفر على https://www.lorientlejour.com/article/1298950/la-ferveur-electorale-de-la-diaspora-aura-t-elle-un-effet-contagieux.html .

٤٣ مقابلة أحد المستجيبين مع تانسي إسطفان، شبكة الاغتراب اللبناني، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ عبر منصّة Zoom.

٤٤ الجمهورية اللبنانية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠٢٠-٢٠٢٥، ص. ٢٨.

٤٥ البنك الدولي (٢٠٢٠)، إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، ص. ٦٦.

٤٦ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

المجموعات كثيرة أخرى مجهَّزة بطريقة أفضل للتأثير في الرأي العام».[٤٧] وكما ذُكر في المقدمة، رفضت إحدى المجموعات التي تم التواصل معها من أجل هذه الدراسة صراحةً أن تشارك في المقابلة، مدّعيةً أنها «غير سياسية ولا تنخرط في مجال العمل هذا».[٤٨] وقد يشكّل واقع أنّ الكثير من المجموعات الأخرى لم تستجب للدعوة إلى التحدث في إطار هذا البحث مؤشرًا آخر بأنّ التعامل مع الفساد مرتبط بشكل من أشكال الالتزام المدني والسياسي، نظرًا إلى أنه يستدعي التنديد بالنخبة الحاكمة أو التعامل مع مؤسسات تهيمن عليها الطبقة الحاكمة من أجل دعم الإصلاح، ما قد يؤدي إلى تغيير المواقف المحايدة وغير الحزبية التي تتخذها الكثير من هذه المنظمات.

مهما كان الأمر، لقد أدّى كلّ من ثورة ٢٠١٩ وانفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، الذي يُعتقَد بأنه نجم عن إهمال بالغ وفساد كبير، إلى هدم معظم الحواجز بين المغتربين اللبنانيّين ووطنهم لناحية المساءلة والإصلاح. وعليه، باتت مجموعات المغتربين أكثر إدراكًا للخصائص الأساسية للفساد المستشري في بلدهم الأم. فقد أشار أحد المستجيبين إلى أنّ الفاسد «بلغ مستوى غير مسبوق»، فهو يطال «كلّ جانب من جوانب الحياة العامة، بدءًا من سياسة الاقتصاد الكلّي التي يديرها مصرف لبنان وصولاً إلى الأفعال الصغيرة اليومية مثل رشوة المسؤولين مقابل خدمات سخيفة»،[٤٩] و«أصبح بالتالي الوضع الطبيعي الجديد الذي من دونه لا يمكن إنجاز أيّ مَهمة».[٥٠]

أما بالنسبة إلى مستجيب آخر، فقد «بات [الفساد] متأصلاً في كلّ مؤسسة في البلاد»،[٥١] وأصبح بالتالي «مُمأسسًا بشكل راسخ»،[٥٢] إذ إنّ «التراخي المفرط»[٥٣] و«غضّ النظر»[٥٤] «أصابا القواعد الشعبية أيضًا، ما أتاح لرفيعي الشأن تنظيم نطاق فسادهم بسهولة أكبر».[٥٥] ونتيجة لذلك، يقول مستجيب آخر: «بتنا نراه [الفساد] من دون أن نُظهر أيّ ردّ فعل تجاهه».[٥٦] نظرًا إلى «انتشاره الواسع النطاق وعمق ترسُّخه».[٥٧] وأشار أحد المستجيبين قائلاً: «لقد أصبح لبنان فاسدًا في فكره»، وفي الوقت عينه، «يغادر اللبنانيون البلاد بسبب هذا الأمر»،[٥٨] ما يظهر الحلقة المفرغة التي لا يزال السياق اللبناني عالقًا فيها منذ عقود.

وأشار المستجيبون أيضًا إلى مستوى الخطورة الذي وصلت إليه هذه الظاهرة في البلاد، التي أدّى «تراكمها وتفاقمها»[٥٩] إلى «تدهور الأوضاع في لبنان»[٦٠] و«تحطيم الدولة والمجتمع على حدّ سواء».[٦١] بعد الحرب الأهلية، انتقل النظام في البلاد من «ميدان القتال إلى كيان الدولة، بحيث تولّى كلّ أمراء الحرب مناصب في الدولة، واستحوذوا على كلّ الثقة بها. في الحقيقة، ليست لدينا دولة، فهُم باتوا الدولة، بعد أن استبدلوا بندقياتهم ببطات عنق وحرصوا في الوقت عينه على ألّا تؤرق مؤسسات الدولة راحتهم».[٦٢]

نَدّد المستجيبون بعدّة خصائص مرتبطة بالفساد المستشري في لبنان، الذي يعتبرونه «شاملاً»[٦٣]، و«معطِّلاً»[٦٤]، و«رهيبًا».[٦٥] وأشار أحد المستجيبين إلى ثلاثة عوامل رئيسية مؤاتية للفساد في البلاد: «الطائفية، التي تؤدي إلى حصول كلّ طائفة على حصتها في الدولة، والمحسوبية، والتشريب العقائدي من خلال التعليم بشكل أساسي، بحيث تملك كلّ طائفة مدارسها الخاصة من أجل تعميم عقيدتها».[٦٦]

من جهة أخرى، يبرز «نقص كبير في التعليم المدني»[٦٧] من أجل مواجهة قوة هذا التشريب العقائدي، الذي حطّم بشدة أسس الدولة والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي «غياب القضاء»[٦٨] إلى عرقلة أيّ محاولة للحدّ من شدّة هذه الظاهرة، وتشكّل الإجراءات القضائية المرتبطة بانفجار بيروت خيرَ مثال على تأثر القضاء في لبنان بالنفوذ السياسي.

بالتالي، أدّى فهم الكثير من مجموعات المغتربين لديناميّات الفساد الأساسية في لبنان إلى انخراطها أكثر في هذه المسائل. وفي الوقت عينه، لا يقف غياب الإطار المؤسّسي لتلقّي إسهامات المغتربين حاجزًا أمام الانخراط المتزايد للكثير من مجموعاتهم في الخارج

٤٧ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٤٨ إجابة عبر البريد الإلكتروني في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

٤٩ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٠ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥١ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٢ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٣ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٤ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٥ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٦ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٧ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٨ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٥٩ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٠ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦١ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٢ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٣ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٤ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٥ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٦ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٧ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

٦٨ مُقتبَس عن أحد المستجيبين.

وبناء علاقات وروابط فعلية مع المجموعات والقضايا في لبنان.

في ما يلي بعض الأمثلة (غير الشاملة) في هذا السياق: دعا الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL[٦٩] (المعروف سابقًا بتسمية تجمع رجال وسيدات الأعمال اللبنانيين RDCL[٧٠])، وهو اتحاد لأصحاب الأعمال في لبنان والخارج، إلى تشكيل وحدة أقوى بين هذين الوسطَين.[٧١] ومارست أيضًا المجموعة ضغطًا لاعتماد المزيد من الشفافية في ضوء الانهيار الاقتصادي والمالي في البلاد. في مقالة رأي منشورة في تموز/يوليو ٢٠٢٢، قال رياض عبجي، رئيس مجلس إدارة بنك بيمو في لبنان وعضو في مجلس إدارة MIDEL: «شكّل التخلّف عن دفع [سندات اليوروبوند] خطأ تاريخيًا، كما شكّل إغلاق المصارف إجراءً مدروسًا وتجميد السيولة في البنك المركزي خطأً غير محسوب العواقب».[٧٢] ودعا عبجي إلى «الشفافية» من أجل استعادة الثقة بالقطاع المصرفي.[٧٣] كذلك، أنشأت مجموعة Impact Lebanon حسابًا عبر إنستغرام[٧٤] من أجل نشر الوقائع والأرقام التي تندد بالإثراء غير المشروع، وتضارُب المصالح الخاصة والعامة، وغياب المساءلة.

على الصعيد العملي، شاركت مجموعات المغتربين مبشرةً في النضالات الجارية في البلاد، مثل حملة «أنقذوا مرج بسري».[٧٥] فبدأت المواجهة الصعبة لإيقاف مشروع سدّ بسري، وهو مشروع كان ليضرّ إلى حدّ كبير بيئة المنطقة من دون أن يوفر فعليًا أيّ مياه، في العام ٢٠١٤ على يد ناشطين بيئيّين محليّين، وسرعان ما شاركت مجموعات المغتربين في هذه الحركة، منخرطةً بشكل أساسي في ممارسة ضغط دبلوماسي على البنك الدولي، وهو الممول الأول لهذا المشروع. وقد فسّر مارك تويني، من مجموعة «مغتربين مجتمعين» التي شكّلت إحدى مجموعات المغتربين المشاركة في الحملة، كيف أنّ المجموعة «تمكنت من بلوغ البنك الدولي من خلال حملة بسري، وهو دور أدّاه المغتربون بشكل مباشر، أما في بيروت فقد نشطت المجموعات المحلية على الأرض مستخدمة الجرافات ومنظمة اعتصامات واحتجاجات».[٧٦] وقد نجحت هذه المواجهة في دفع البنك الدولي في نهاية المطاف إلى إلغاء التزامه لتمويل مشروع «سدّ بسري» في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.[٧٧]

وذكر أيضًا السيد تويني جبهات أخرى تنشط مجموعته فيها، مثل حماية آثار نهر الكلب في شمال بيروت، حين هددها مشروع عقاري. وكانت المجموعة من بين تلك التي تحرّكت لتنبيه اليونيسكو، بالإضافة إلى السلطات الفرنسية على اعتبار أنّ الأعضاء يحملون الجنسيّتَيْن الفرنسية واللبنانية، بهدف الضغط على السلطات لوقف المشروع، الذي توقف بالفعل في نهاية المطاف.

وبالنسبة إلى مجموعة «مغتربين مجتمعين»، تمثّل أيضًا الضغط لمكافحة الفساد في متابعة شكوى مرفوعة ضدّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في سويسرا.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى بعض مجموعات المغتربين إلى الضغط على الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على السياسيّين اللبنانيين الفاسدين بموجب نظام العقوبات العام الجديد المعني بحقوق الإنسان (GHRSR) الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ونظرًا إلى أنّ جرائم الفساد تبقى خارج نطاق عمل المغتربين الأساسي، يسعى هؤلاء إلى الضغط على البرلمان الأوروبي من أجل تعديل الإطار لتضمين أعمال الفساد الكبير فيه.

وتشكّل أعمال مكافحة الفساد أيضًا ميدانًا مألوفًا بالنسبة إلى مجموعة «مواطنون لبنانيون حول العالم». فقد أشار رئيس المجموعة إليان سركيس إلى المبادرات الكثيرة التي تشارك فيها المجموعة مؤخرًا، ومن بينها «الضغط الناجح لوقف دفع الأموال للدولة اللبنانية بموجب مؤتمر سيدر[٧٨]»[٧٩] بهدف تفادي المزيد من الإثراء غير المشروع والاختلاس. ونظرًا إلى أنّ أعضاء المجموعة يحملان الجنسيّتَيْن الفرنسيّة واللبنانيّة، أعدّ الفرع المقيم في فرنسا سرديّة مستندةً إلى حماية أموال دافعي الضرائب الفرنسيّين عبر تحميل السلطات الفرنسية المسؤولية في حال تنفيذ أيّ عملية تحويل مالي للدولة اللبنانية الفاسدة. علاوة على ذلك، ساهم السيد سركيس في العام ٢٠٢١، بالتعاون مع مجموعات أخرى، في إعداد عريضة موجّهة للرئيس ماكرون، للطلب من فرنسا تجميد الأصول المشبوهة التي أودعها الزعماء اللبنانيون فيها.[٨٠] ونُشرت دعوة جماعية أخرى موجّهة للرئيس الفرنسي في صحيفة «لوموند» في تموز/يوليو ٢٠٢٠ لطلب فرض عقوبات على المسؤولين الفاسدين في لبنان، وقد وقّعت عليها مجموعات أخرى للمغتربين مثل التجمع اللبناني في فرنسا (CLF) و Diaspora Libanaise Overseas (DLO).[٨١]

٦٩ الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين .

٧٠ تجمُع رجال وسيدات الأعمال اللبنانيين.

٧١ صحيفة «لوريان لوجور» (٢٠٢١). مجموعة MIDEL تدعو إلى «وحدة» بين لبنانيي لبنان ولبناني الخارج [Le Midel appelle à une « union » entre les Libanais du Liban et ceux de la diaspora]، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، متوفر على https://www.lorientlejour.com/article/1284152/le-midel-appelle-a-une-union-entre-les-libanais-du-liban-et-ceux-de-la-diaspora.html.

٧٢ رياض عبجي (٢٠٢٢). لبنان ليس في حالة إفلاس (Le Liban n'est pas en faillite)، Ici Beyrouth، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٢٢، متوفر على https://www.icibeyrouth.com/ar/opinions/96626?fbclid=IwAR0G2y9mlFLFu3Vuahh7FWcGPOD7NXWL2qg7otZCvXq3OrdZQvOJgjKSKm4.

٧٣ المرجع نفسه.

٧٤ https://www.instagram.com/corruption.lebanon.facts/، 22.9 ألف متابع [تاريخ الولوج في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022].

٧٥ انظر صفحة الحملة على فيسبوك: https://www.facebook.com/savebisri/.

٧٦ مقابلة أحد المستجيبين مع مارك تويني، مغتربين مجتمعين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، باريس.

٧٧ للاطّلاع على مزيد من المعلومات حول قرار البنك الدولي، يمكن مراجعة البنك الدولي (٢٠٢٠). صحيفة وقائع، سؤال وجواب: إلغاء مشروع سد بسري، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، متوفر على https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/09/04/bisri-dam-project-cancelation.

٧٨ عُقد مؤتمر «سيدر» بعد سلسلة من ثلاثة مؤتمرات (باريس I وII وIII، بالإضافة إلى روما II وبروكسيل) بمبادرة من مجموعة الدعم الدولية للبنان، وقد تعهّد المجتمع الدولي خلاله بتقديم أكثر من ١١ مليار دولار على شكل قروض ومِنَح.

٧٩ مقابلة أحد المستجيبين مع مارك تويني، مغتربين مجتمعين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، باريس.

٨٠ «كولكتيف» (Collectif) (٢٠٢١). «فخامة الرئيس، جمّدوا الأصول المشبوهة المودعة في فرنسا من جانب المسؤولين اللبنانيين» [Monsieur le président, gelez les actifs d'origine douteuse détenus en France par les responsables libanais]، صحيفة «لوموند»، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١، متوفر على https://www.lemonde.fr/idees/article/2021/04/03/monsieur-le-president-gelez-les-actifs-dorigine-douteuse-detenus-en-france-par-les-responsables-libanais-les-par-france-en-detenus-douteuse-origine-d-actifs-les-gelez-president-le_6075481_3232.html.

٨١ «كولكتيف» (Collectif) (٢٠٢٢). «فخامة الرئيس، نطلب منكم فرض العقوبات على الزعماء اللبنانيين الفاسدين» [Monsieur le président de la République, nous demandons l'application des sanctions à l'encontre des dirigeants libanais corrompus]، صحيفة «لوموند»، ١٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢، متوفر على https://www.lemonde.fr/idees/article/2022/07/12/monsieur-le-president-de-la-republique-nous-demandons-l-application-des-sanctions-a-l-encontre-des-dirigeants-libanais-corrompus_6134511_3232.html.

ومؤخرًا، إثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، وجّهت مجموعة «مواطنون لبنانيون حول العالم» رسالةً لشركة Total-Energies، الشركة المقاولة الخاصة الرئيسية المشاركة في التنقيب عن النفط والغاز لدى الطرفَيْن، احتجاجًا على الاتفاق.

ومن بين المجموعات المستجيبة، وضعت LIFE Lebanon مؤخرًا قسما جديدا سمته «ركيزة المناصرة»، من أجل الدعوة إلى الشفافية والمساءلة في لبنان. وسبق أن أنشأت المجموعة شراكات مع «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية»، و«المركز اللبناني للدراسات»، وجامعات مثل الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف، وساهمت في تنظيم فعاليات وندوات عبر الإنترنت لتسليط الضوء أكثر على مبدأ «مساءلة المسؤولين».[٨٢]

وعليه، لا يبدو أنّ مجموعات المغتربين تتردّد عن الانخراط في السياسات الوطنية في ما يتعلق بحماية المصلحة العامة والمال العام. فبدءًا من الانتخابات ووصولاً إلى استعادة الأصول والسعي إلى تطبيق الإصلاحات والمساءلة وحتى فرض العقوبات، تجاوزت الكثير من المجموعات خط «الحياد» وانضمت إلى الجبهة المناهِضة الفساد الكبير في لبنان. سيتوقف القسم التالي عند الديناميات المحتملة لهذه المشاركة وطريقة تثبيتها على الساحة الوطنية.

ب- أي دور لتعزيز الانخراط في أنشطة مكافحة الفساد؟

يُعدّ انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠ القشة التي قصمت ظهر البعير في إدارة لبنان لمصلحته العامة، التي توصَف بأنها «مُعطَّلة» منذ أكثر من عشر سنوات.[٨٣] وقد غيّرت هذه الكارثة الناجمة عن الإهمال البشري، التي أكّدت أكثر بعد على عدم أهلية المسؤولين اللبنانيين للحكم، الدوافع وراء الدعم الذي يرسله المغتربون إلى لبنان «بشكل قطعي».[٨٤] إذ أشار أحد المستجيبين إلى أنّ موقف المغتربين تغيّر فعليًا «في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وتسارع بعد انفجار مرفأ بيروت، وقدّ وقف المغتربون في جميع أنحاء العالم مع الثورة وتجمّعوا وتظاهروا من أجل لبنان جديد، وكانت هذه المرة الأولى التي بلغ فيها الحراك هذا الحجم، فالانفجار حرّك المزيد من الناس».[٨٥] وأضاف مستجيب آخر أنّ أفراد مجموعته «ضاقوا ذرعًا من الوضع الراهن، والأزمة الاقتصادية، ومراقبة المؤشرات من دون حصول أي تغيير، وكانوا بحاجة ماسّة للدعم مع تبلور شعور اليأس داخلهم والاندفاع لمساعدة الشباب الذين أظهروا تعاطفهم الكبير مع الضحايا بعد الانفجار».[٨٦]

سبق وذكرنا الحراك الضخم الذي قامت به شبكات ومجموعات المغتربين نتيجة الدمار الهائل الذي لحق بالعاصمة بعد انفجار المرفأ، ومنهم من قرّر فعل المزيد «بالرغم من القدرات المحدودة»[٨٧] عبر استهداف مصادر الفساد والإهمال. فأضاف مستجيب آخر «بدأنا بخطوات صغيرة تدريجيًة»[٨٨] عازمة على تحميل النخبة السياسية مسؤولية حالة الخراب المستمرة التي يعاني منها البلد. وقد أوضح مستجيب ثالث: «لسنا قضاة ولا نسمّي أشخاصًا فاسدين محدّدين»،[٨٩] مشيرًا إلى اعتماد مسار مختلف في إطار أنشطة المناصرة.

في الوقت عينه، أكّد أحد المستجيبين أنّ «المغتربين اليوم يواجهون ظروفًا صعبة»[٩٠] إضافةً إلى أنّ الأنشطة المماثلة «لا تُحسب كعمل محترف، فنحن نقوم به في وقتنا الخاص، وعلى نفقتنا الخاصة»،[٩١] ولكن لا ينتقص ذلك من إرادة الكثير من المجموعات لتكريس طاقاتها من أجل الكفاح في سبيل لبنان أفضل. وعلى هذا الأساس، «لا يستطيع المغتربون العمل بمردهم، فالنتيجة ستكون سطحية ومحدودة الفعالية».[٩٢] لذلك، شكّلت هذه المجموعات شبكات واسعة النطاق داخل البلد تستطيع من خلالها المناصرة في سبيل لبنان أفضل.

تتنوّع الأدوار التي تبنّتها هذه المجموعات المختلفة، وهي تقوم على شبكة من المبادرات التي تدافع عن نهج مختلف لإدارة المصالح العامة في البلد. وتعتمد مجموعات المغتربين بالتالي استراتيجيات وأدوات مختلفة للتأثير في النقاش العام حول القضايا المرتبطة ولو من بعيد بمعالجة الفساد.

أوّلاً، ذُكر المثال الأعلى كموقف مؤثّر مهم، إذ يستطيع المغتربون «التأثير على الناس وتقديم نموذج مختلف ونشر قيمنا»[٩٣] عبر «البدء بالأساسيات: أن نكون أفضل نسخة عن أنفسنا وأن نرفض الفساد على صعيد شخصي، فعندما نكون مثاليين يُحتذى به، نوفّر نماذج جديدة ضمن المجتمع اللبناني وبيئته ونقدّم مثلاً عليا للمواطن اللبناني».[٩٤] علاوةً على ذلك، تبذل عدّة مجموعات جهدًا كبيرًا لتحديد منظمات المجتمع المدني «التي تستحق الدعم»،[٩٥] أي تلك التي تبيّن عن نسبة عالية من الشفافية وإدارة سليمة للمساعدات والمنح الإنسانية. وفضلاً عن الرفض القاطع لتمويل الدولة والحكومة الفاسدتَيْن، ينوي الكثير من مجموعات المغتربين «الحرص على عدم

٨٢ مقابلة أحد المستجيبين مع طوني الحويك، LIFE Lebanon، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، عبر منصّة Zoom.

٨٣ كريم المفتي (٢٠١١). «إدارة المصلحة العامة في لبنان مفهوم مُعطَّل» (The Management of Public Interest in Lebanon, a Broken Concept)، مبادرة السياسة العامة، بيروت ٢١ أيلول/سبتمبر، متوفّر على https://:beirutenterprise.blogspot.com/2011/09/in-interest-public-of-management.html

٨٤ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٨٥ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٨٦ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٨٧ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٨٨ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٨٩ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٠ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩١ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٢ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٣ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٤ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٥ مقتبس عن أحد المستجيبين.

دعم الشخصيات والمنظمات الفاسدة أو تعزيزها أو الاحتفاء بها».[٩٦]

يتمثل أحد التكتيكات المهمة الأخرى التي تقدّمت بها مجموعات المغتربين في المجال الدبلوماسي من خلال الضغط على سلطات الدول التي يسكنون فيها و/أو المجتمع الدولي. ووفقًا لأحد المستجيبين، «لا تقتصر أسر ضحايا انفجار مرفأ بيروت بأولئك المقيمين في البلد»،[٩٧] مشيرًا إلى أنّ الكثير من اللبنانيين المغتربين شهدوا الأذى الذي لحق بأحبّائهم من جرّاء الانفجار. وعلى الصعيد العملي، «يستطيع المغتربون التأثير على الدول المانحة، ويجب عليهم الضغط عليها لدفع السلطات اللبنانية إلى تنفيذ إصلاحات واعتماد شروط أكثر صرامة».[٩٨] وبالنسبة لأحد المستجيبين، «يوجد الكثير من المؤسسات في الخارج التي يستطيع المغتربون التواصل معها مثل المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حتّى ولو لم يكن لبنان من ضمن أولوياتها حاليًا. يمكننا أيضًا الوصول إلى مجلس الشيوخ الأميركي، إذ يمارس الكثير من اللبنانيين الأميركيّين ضغوطًا في كنفه أيضًا».[٩٩] ويمكن أن يتّخذ الضغط شكل الإجراءات القانونية، عبر مطالبة دافعي الضرائب حكومات بلدهم بالحد من نسبة الأموال العامة المُرسلة إلى الدولة اللبنانية، نظرًا إلى حجم الفساد المتفشّي.

تختار مجموعات أخرى ممارسة الضغط في الداخل اللبناني، مع الإشارة إلى الإحباط الناتج عن هذه العملية نظرًا إلى غياب التنفيذ والإنفاذ القانوني الملائم، فتبرز بالتالي أهمية المناصرة من أجل «التوعية حول الحلول الممكنة»،[١٠٠] بغية تشكيل رأي عام وتعزيزه للمطالبة بالإصلاحات المطلوبة. ويسلّط مستجيب آخر الضوء على فكرة أنّ «ما من بلد يخلو من الفساد، ولكن يمكننا معالجة هذه المشكلة عبر المناصرة».[١٠١] ويمكن أن تتّخذ هذه الحملات منحى سياسيًا أكثر عبر المطالبة بمقاطعة بعض العلامات التجارية أو الشركات التابعة للمسؤولين الحكوميين، بالرغم من «صعوبة تنظيم ذلك على مستوى المغتربين». ويضيف المستجيب نفسه، «ما إن نعلم أنّ أحد المطاعم مثلاً هو ملك لأحد في السلطة في لبنان، ننشر الخبر ونحاول إيذاءه اقتصاديًا».[١٠٢]

قد تتّخذ هذه التكتيكات المباشرة شكل مواجهات علنية عندما يسافر السياسيون اللبنانيون إلى دول الاغتراب اللبنانية ويتم التعرُّف عليهم في المساحات العامة مثل المقاهي أو المطاعم. وقد انتشرت هذه الظاهرة في لبنان خلال ثورة ٢٠١٩، عندما عمد الناشطون إلى مواجهة المسؤولين الحكوميّين وحرّاسهم الشخصيّين وتصوير هذه المواجهات صوتًا وصورة لتشجيع الناس على الوقوف في وجه السلطة الفاسدة.

تصف بالتالي بعض مجموعات المغتربين عملها بأنّه «سياسي»، فبالنسبة لأحد الناشطين، «يجب أن يكون العمل ذا طابع سياسي وإلاّ فلا طائل منه»،[١٠٣] مشيرًا إلى أنّ محاربة الفساد «هي صراع على السلطة، ومن دون السلطة لتمكين القضاة وحمايتهم مثلاً، تصبح حياة الناس عرضة للخطر من قِبل المافيات الحاكمة».[١٠٤] وقد ذكر مستجيبون عدّة الحاجة إلى قضاء مستقل، فقال أحدهم إنّ «كلّ الجهود المبذولة ستذهب أدراج الرياح من دون المساءلة»؛[١٠٥] «يمكنك وضع ١٠٠ شخص في السجن اليوم، ولكن ما الفائدة إذا استطاعوا الخروج منه غدًا؟»؛[١٠٦] «هم]الزعماء[بحاجة لأن يُعاقبوا»،[١٠٧] كما دعا مستجيب آخر إلى «رفع الحصانة والغطاء السياسي عمّن يتولّون السلطة».[١٠٨] في ما يتعلّق بالنضال السياسي، سبق وذكرنا المشاركة المتزايدة لمجموعات المغتربين وأفرادها في العملية الانتخابية، مع إشارة أحد المستجيبين إلى «أنّنا بحاجة إلى تمثيل مناسب في مجلس النواب ثم مجلس الوزراء، يجب أن يجتمع المغتربون معًا وأن يرصّوا الصفوف».[١٠٩]

٩٦ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٧ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٨ مقتبس عن أحد المستجيبين.

٩٩ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٠ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠١ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٢ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٣ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٤ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٥ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٦ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٧ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٨ مقتبس عن أحد المستجيبين.

١٠٩ مقتبس عن أحد المستجيبين.

الخاتمة والتوصيات

بالرغم من محدوديتها وعدم شموليّتها، تشكّل هذه الدراسة محاولة للاطّلاع على وجهات نظر المغتربين اللبنانيين في ما يتعلّق بالمعركة ضد الفساد المتفشّي على جميع الأصعدة في لبنان. وتظهر النتائج أنّ كلًا من ثورة ٢٠١٩ وانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس ٢٠٢٠ قد خلّفا أثرًا عميقًا على المغتربين اللبنانيين، مع ازدياد انخراطهم في شؤون البلد داخل لبنان وخارجه. وأصبحت بالتالي صورة «المغترب كمنجم ذهب»[II] من الماضي.

امتدّ نطاق هذا الانخراط ليشمل العمل الانتخابي، حيث اعتمد الكثير من المجموعات نوعًا من العمل تشبه معالمه العمل السياسي داخل لبنان وخارجه. ومن المُلاحَظ أنّ الرابط بين الوسطَيْن، الداعي إلى إصلاحات مُعمَّقة على صعيد الشفافية والمساءلة، أصبح أكثر متانة اليوم مع تزايد الجهود الرامية إلى التنسيق والتعاون عبر الأدوات المتنوّعة التي حاولنا تحديدها في هذه الدراسة.

وأتاحت هذه الدراسة أيضًا الفرصة لرصد ضعف انخراط المغتربين في التخطيط الرسمي الدولي والوطني في مجال الحوكمة الرشيدة والدعوات إلى الإصلاحات المؤسّسية والمساءلة. وقد أسهمت التطوّرات المؤسفة في بيروت والاعتماد المتزايد على المعونات في إدراك المغتربين لضرورة إجراء المزيد من التدقيق لناحية الشفافية ضمن مجتمع المانحين، للحؤول دون تسرُّب أموال المغتربين إلى جيوب الفاسدين.

وعليه، يتوافق المستجيبون حول كيفيّة خوض المعركة ضد الفساد واعتبارها معركة مشتركة، لهم دور أكيد فيها للدفع قدمًا بالإصلاحات، إذ أشار أحد المستجيبين إلى «أنّنا يجب أن نبدأ بالمؤسسات وكل شيء آخر سيتبع»،[III] مبيّنًا عن توق اللبنانيين في الخارج ليكونوا جزءًا من التغيير وأن يشاركوا عن كثب في المعركة لصون المصالح العامة اللبنانية في بلدهم الأم و/أو بلدهم الأصل.

II. مقتبس عن أحد المستجيبين.

III مقتبس عن أحد المستجيبين.

توصيات لمجموعات وشبكات المغتربين

الوقاية (تعزيز الشفافية والمناصرة)
• دعم الجهات المُمكِّنة الوطنية والمحلية تعزيزا لمبدأ الحكومة الرقمية. • الضغط على أفراد مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان لمطالبة لبنان باحترام التزاماته الدولية ضد الفساد وتيسير الوصول إلى المعلومات العامة وتطبيق جميع القوانين القائمة لمحاربة الفساد. • حشد الموارد لتعزيز التربية المدنيّة ومبادئ المواطنة على صعيد الفئات العمرية كافّة، بدءًا بالصفوف الابتدائية في المدارس. • المطالبة بوضع وتطبيق آليات تضمن التزام المستفيدين المحليّين من الدعم المالي في لبنان بأعلى معايير الشفافية.

استرداد الأصول (الضغط، المبادرات الدبلوماسية...)
• إطلاق و/أو دعم الإجراءات القانونية في الدول المعنية لتحديد وحجز واسترداد الأصول العامة المنهوبة التي تم تحويلها إلى خارج لبنان؛ ومعاقبة الفاسدين من زعماء لبنانيين وجهات فاعلة اقتصادية.

المساءلة السياسية (الحشد على الصعيدي السياسي والمواطني)
• تعزيز المشاركة المدنية والسياسية وتكثيف حملات تسجيل الناخبين ومشاركة المغتربين في الانتخابات. • تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني في لبنان المتخصّصة في الشفافية والمساءلة. • دعم الصحافة الاستقصائية الحرّة والمستقلّة والبديلة في لبنان. • توفير الحماية للناشطين والصحافيّين والمبلّغين عن المخالفات ضد الاضطهاد وأي توقيف تعسُّفي. • دعم إنشاء "محكمة شعبية" لمحاسبة المسؤولين عن انفجار مرفأ بيروت بصورة رمزية.

بناء المؤسسات (تعزيز الأُطُر القانونية والمؤسّسية)
• توفير الخبرات المتعلقة بالممارسات الفضلى في مجال آليات مكافحة الفساد. • الضغط من أجل تنفيذ أولويات مكافحة الفساد في مجال المشتريات والمناقصات العامة الحكومية. • دعم الجهات الفاعلة الاستراتيجية وآليات المراقبة مثل التفتيش المركزي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمعهد المالي لوزارة المالية ومكتب تلقي كشوفات الفساد لدى النيابة العامة.

توصيات للمنظمات الدولية الناشطة في لبنان

- تمثيل المغترب اللبناني بشكل منهجي في جهود المناصرة والضغط المتعلّقة بالمصلحة العامة في لبنان؛
- الضغط على السلطات اللبنانيّة لصون حق المغترب اللبناني في الاقتراع وتعديل قانون الانتخاب لعدم حصر تمثيل المغتربين بستّة نوّاب جدد؛
- تكثيف الجهود لإعلام مجموعات وشبكات المغتربين اللبنانيين بشأن عملهم وأنشطتهم في لبنان.

قائمة المصادر

الكتب

أكرم فؤاد خاطر (٢٠١١). اختراع الوطن: الهجرة والنوع الاجتماعي والطبقة الوسطى في لبنان، ١٨٧٠-١٩٢٠ (Inventing Home Emigration, Gender, and the Middle Class in Lebanon, 1870-1920)، بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا.

دانييل ماير (٢٠١٦). لبنان: هويات وسلطات ونزاعات، مفاهيم خاطئة عن دولة في حالة اضطراب (Liban: identités, pouvoirs et conflits, idées reçues sur un Etat dans la tourmente)، Le Cavalier Bleu، ص. ١٩٢.

هايزل سميث، بول ستار (٢٠٠٧). المغتربون في النزاعات: صانعو سلام أو هادمو سلام؟ (Diasporas in Conflict: Peace-Makers or Peace-Wreckers)، مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ص. ٣١٨.

مقالات بحثيّة

أمير عبد الكريم (١٩٩٣). اللبنانيون في فرنسا: جالية سبّاقة (Les Libanais en France: une diaspora entreprenante)، Migrations et Sociétés، العدد ٥، ٢٥، ص. ٧-١٨.

فيونا ب. آدامسون (2016). «الأهمية المتزايدة لسياسات الاغتراب» (The Growing Importance of Diaspora Politics)، Current History، المجلّد 115، العدد 784، A World of Diasporas (تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، ص. 291-297.
مارتين هوفانيسيان (١٩٩٨). مفهوم الاغتراب واستخداماته وحقله الدلالي (La notion de diaspora, Usages et champ séman-tique)، Journal des anthropologues، ص. ٧٢-٧٣.

أوهانس غوكجيان (٢٠١٤). علاقة مُهملة: دور المغتربين اللبنانيين الأرمن في حل النزاعات (١٩٧٥-١٩٩٠) (An Ignored Relationship: The Role of the Lebanese Armenian Diaspora in Conflict Resolution (١٩٧٥-٩٠))، دراسات شرق أوسطية، ٢٠١٤، العدد ٥٠، رقم ٤، ص. ٥٥٤-٥٦٧.

يوسي شاين، آهارون بارت (٢٠٠٣). المغتربون ونظرية العلاقات الدولية (Diasporas and International Relations Theory)، Internatio-nal Organization، العدد ٥٧، رقم ٣ (صيف ٢٠٠٣)، ص. ٤٤٩-٤٧٩.

تقارير سياساسيّة

حسين شعيتو، سامي زغيب (٢٠٢٢). خشية من نموذج اقتصادي أكثر تدميراً، The Policy Initiative، تموز/يوليو ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/177/tourism-and-remittances-are-not-a-panacea-for-lebanons-financial-woes?lang=ar.

مكرم رباح (٢٠٢٢). انتخابات لبنان النيابية: خطوة خجولة في الاتجاه الصحيح (Lebanon's Parliamentary Elections: A Fragile Step in the Right Direction)، Democracy Reporting International: تحليل سياسي، حزيران/يونيو ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https//:democracyreporting.s3.eu-central.1-amazonaws.com/images62/a737d7b18ab.pdf.

بنك بلوم إنفست (٢٠٢١). لبنان يحتل المرتبة ١٢ عالميًا من حيث التحويلات الواردة نسبةً للناتج المحلي الإجمالي (Lebanon Ranked 12th Worldwide in Remittances Received per GDP)، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https//:blog.blominvestbank.com/41452/lebanon-ranked12-th-worldwide-in-remittance-received-per-gdp./

دانييل غوريتي سانشيز (٢٠٢١). فهم نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات اللبنانية (Understanding Turnout in the Lebanese Elections)، المركز اللبناني للدراسات، تقرير سياساتي، كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://api.lcps-lebanon.org/content/uploads/files//1610694082-LCPS-national-reports-Turnout-final.pdf.

البنك الدولي (٢٠٢٠). صحيفة وقائع: سؤال وجواب: إلغاء مشروع سد بسري (Factsheet Q&A: Bisri Dam Project Cancelation)، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، متوفّر على الرابط الإلكتروني
https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/09/04/bisri-dam-project-cancelation.

البنك الدولي (٢٠٢٠). التحويلات الشخصية الواردة (٪ الناتج المحلي الإجمالي) – لبنان (٢٠٠٢-٢٠٢٠)، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=LB.

البنك الدولي، «التقرير القطري للبنان ٢٠١٧»، بيانات البنك الدولي، ٢٠١٧، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://data.worldbank.org/country/lebanon?view=chart.

كريم المفتي (٢٠١١). إدارة المصالح العامة في لبنان مفهوم مُعطَّل (The Management of Public Interest in Lebanon, a Broken Concept). مبادرة السياسة العامة، بيروت، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://beirutenterprise.blogspot.com/2011/09/management-of-public-interest-in.html

منشورات إعلاميّة

لوريان لوجور (٢٠٢٢). غواصة وصلت البارحة إلى بيروت من أجل انتشال جثث الضحايا (Un sous-marin est arrivé hier à Beyrouth pour extraire les corps des victimes)، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://www.lorientlejour.com/article/1308769/un-sous-marin-est-arrive-hier-a-beyrouth-pour-extraire-les-corps-des-victimes.html.

وكالة فرنس برس (AFP). اللبنانيون يتوجهون نحو الطاقة الشمسية: مسار «ضروري» نتيجة الأزمة (Les Libanais s'orientent vers l'énergie solaire, une « nécessité » avec la crise)، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://www.connaissancedesenergies.org/afp/les-libanais-sorientent-vers-lenergie-solaire-une-necessite-avec-la-crise-220911.

كوليكتيف (Collectif) (٢٠٢٢)، "فخامة الرئيس، نطلب منكم فرض العقوبات على الزعماء اللبنانيين الفاسدين» (Monsieur le président de la République, nous demandons l'application des sanctions à l'encontre des dirigeants libanais corrompus)، Le Monde، ١٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://www.lemonde.fr/idees/article/2022/07/12/monsieur-le-president-de-la-republique-nous-demandons-l-application-des-sanctions-a-l-encontre-des-dirigeants-libanais-corrompus_6134511_3232.html.

رياض عبجي (٢٠٢٢). لبنان ليس في حالة إفلاس (Le Liban n'est pas en faillite)، Ici Beyrouth، ١٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://icibeyrouth.com/opinions/96626?fbclid=IwAR0G2y9mlFLFu3Vuahh7FWcGPOD7NX-WL2qg7otZCvXq3OrdZQvOJgjKSKm4..

صلاح حجازي (٢٠٢٢). كيف صوّت المغتربون اللبنانيّون في الدوائر الانتخابية حيث يمثّلون الثقل الأكبر (How the Lebanese diaspora voted in constituencies where it carries the most weight)، L'Orient Today، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://today.lorientlejour.com/article/1300590/how-the-lebanese-diaspora-voted-in-constituencies-where-it-carries-the-most-weight.html.

جانين جلخ (٢٠٢٢). هل سيتمكن المغتربون من نقل عدوى الحماس الانتخابي؟ (La ferveur électorale de la diaspora aura-t-elle

L'Orient-Le Jour، ١٠ أيار/مايو ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط الإلكتروني: (un effet contagieux
https://www.lorientlejour.com/article/1298950/la-ferveur-electorale-de-la-diaspora-aura-t-elle-un-effet-contagieux-.html.

مجلة «إكزيكيوتيف» Executive Magazine (٢٠٢٢). خارطة طريق اقتصادية – المسودّة الخامسة، ٢٠٢٢ السنة الحاسمة (Economic
Roadmap – draft 5.0, 2022 The Pivotal Year)، العدد ٢٦٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١–كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، متوفّر على الرابط
الإلكتروني:
https://www.executive-magazine.com/wp-content/uploads/2022/04/EX262_dec21-jan22-reduced.pdf.

لوريان لوجور (٢٠٢١). مجموعة MIDEL تدعو إلى "وحدة" بين لبناني لبنان ولبناني الخارج (Le Midel appelle à une « union » entre les
Libanais du Liban et ceux de la diaspora)، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، متوفّر على الرابط الإلكتروني:
https://www.lorientlejour.com/article/1284152/le-midel-appelle-a-une-union-entre-les-libanais-du-liban-et-ceux-
de-la-diaspora.html.

كوليكتيف (Collectif) (٢٠٢٢). "فخامة الرئيس، جمّدوا الأصول المشبوهة المودعة في فرنسا من جانب المسؤولين اللبنانيين" (Monsieur le
président, gelez les actifs d'origine douteuse détenus en France par les responsables libanais)، Le Monde، ٣
نيسان/أبريل ٢٠٢١، متوفّر على الرابط الإلكتروني: https://www.lemonde.fr/idees/article/2021/04/03/monsieur-le-president-ge-
lez-les-actifs-d-origine-douteuse-detenus-en-france-par-les-responsables-libanais_6075481_3232.html.

مدوّنات

أكرم خاطر (٢٠١٧). لماذا رحلوا؟ أسباب الهجرة اللبنانية المُبكرة. (Why did they leave? Reasons for early Lebanese migration)،
مركز مويز خير اللّه لدراسات الانتشار اللبناني (Moise A. Khayrallah Center for Lebanese Diaspora Studies)، جامعة كارولاينا
الشمالية، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، متوفّر على الرابط الإلكتروني: https://lebanesestudies.news.chass.ncsu.edu/2017/11/15/
why-did-they-leave-reasons-for-early-lebanese-migration/.

استبيان المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيّين
مقابلات شبه منظَّمة

الباحث الأساسي:
كريم المفتي

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢

معلومات أساسية

أُجري دراسة في بيروت بالنيابة عن الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (LAT) عن «دور مجموعات المغتربين في مكافحة الفساد في لبنان».
ولهذه الغاية، أطلب لقاءً مع أحد الممثّلين عنكم لإجراء مقابلة نناقش فيها مختلف أوجه هذه المسألة المهمة وللحصول على آراء ووجهة نظر مجموعتكم بشأنها.
كما سنعمل من خلال المقابلة على اكتشاف الطرق والوسائل الرامية إلى تعزيز قنوات الاتصال بين مجموعات المغتربين اللبنانيين والجهود الوطنية لمكافحة الفساد في البلد على نطاق أوسع.
يمكن إجراء هذه المقابلة عن بعد عبر منصّة Zoom باللغة التي تفضّلونها: الإنكليزية أو العربية أو الفرنسية.
ستُنشر قائمة بالمجموعات التي شاركت في هذا الاستبيان في الدراسة ولكن من دون الربط بشكلٍ مباشر بين التصريحات والمجموعة التي أطلقتها، وذلك وفقًا لقاعدة دار «تشاتام هاوس» للسرّية.

الأسئلة

١- دور المغتربين في دعم لبنان
- ما هي المجالات الرئيسية الأكثر نجاحًا التي يدعم من خلالها المغتربون لبنان؟
- في رأيكم، هل هذه المجالات هي الأكثر إلحاحًا لتوفير دعم مستدام للبنان على المدى البعيد؟
- في رأيكم، هل تغيّرت الدوافع الرئيسية وراء دعم المغتربين لبلدهم الأم منذ انفجار مرفأ بيروت؟

٢- تصوُّرات مجموعات المغتربين بشأن الفساد
- كيف تصفون الفساد في لبنان؟
- في رأيكم، ما هي الخصائص الرئيسية للفساد في بلدكم؟
- هل أنتم على علم بالجهود القائمة اليوم لمكافحة الفساد في لبنان من الناحيتَيْن القانونية والمؤسّسية؟

٣- نشاط المغتربين ضد الفساد
- في رأيكم، لمَ يغيب ذكر دور المغتربين في خطط واستراتيجيات مكافحة الفساد؟
- ما هو دور مجموعات المغتربين في مكافحة الفساد في البلد الذي تقيمون فيه؟
- ما هو دور مجموعات المغتربين في مكافحة الفساد في لبنان؟ ما مدى فعالية ذلك في رأيكم؟
- هل تمتلك مجموعات المغتربين القدرة على التعامل مع برنامج عمل مكافحة الفساد في لبنان؟
- ما هي الأهداف التي قد تحقّقها مجموعات المغتربين في هذا النضال؟
- ما هي الأدوات التي قد تلجأ إليها مجموعات المغتربين في هذا النضال؟

